

استدراكات ابن هشام علي الزمخشري من خلال كتاب " مغني اللبيب عن كتب الأعراب"
لابن هشام

هيثم بشير الصديق إبراهيم*

جامعة الجزيرة – كلية التربية الحاصحيا . haytham3236@gmail.com

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة لبيان استدراكات ابن هشام علي الزمخشري من خلال كتاب " مغني اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام. فهذه الدراسة من خلال هذا الكتاب تجمع ما تفرق هنا وهناك، فالآثار النحوية والدلالات المعنوية، والاستدراكات علي العلماء في كثير من القضايا كثيرة الدوران في كتب النحو، وميداناً فسيحاً لدراسات متعددة قام بها أئمة النحو وعلماؤه، و أيضاً هدفت الدراسة إلي بيان مذاهب النحاة، واختلاف الآراء بين الأئمة والمدراس، واتبعت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، وجملة هذه الاستدراكات اثنا عشر استدراكاً وهي في جملتها ترتبط بإعراب بعض ألفاظ القرآن الكريم في كتاب الكشاف للزمخشري، و أسفرت الدراسة عن نتائج أهمها أن جملة استدراكات ابن هشام علي الزمخشري والتي توصلت إليها الدراسة اثنتا عشر استدراكاً. وجملة الاستدراكات التي يري الباحث أنها صحيحة ثمانية استدراكات. جملة الاستدراكات التي يري الباحث أنها غير صحيحة أربعة استدراكات. ابرز التوصيات التي توصلت اليها الدراسة هي دعوة الباحثين لدراسة ظاهرة الخلاف بين النحويين. ضرورة تطبيق منهج النحو الوظيفي. و دعوة الباحثين لأن يصبوا جلاً جهدهم في دراسة الظاهرة النحوية التي يحفل بها القرآن الكريم. الكلمات المفتاحية : الزمخشري_ مذاهب النحاة _ النمو الوظيفي.

ABSTRACT

Ibn Hisham's Correction s on al .Zamakhari book {*KitabMugi al labib an Kutubal Arieeb*} This study aims on shwing Ibn Hishams correction on al zamikhshari through his book [*kitabMugnaal labib an kutubal Areeb*],the study has aimed through thisbook collecting what has fragmented here and there ,for the syntactical legacies and the semantic denotation ,and the correction on the scholars in many of the issues have much circulation in the books of syntax , and a wide field for multi-studies that have been done by the syntax pioneers and its scholars the study also has aimed for showing the syntactical doctrine and the difference among the pioneers and the schools. The study has followed the introspectal analytical comparative method. And the number of these correction are twelf , in its whole linked with the analysis some of the Holy Quran sufferance on the book of {*al kashaf*} of Al zamkhshari. The study hasreached to the following finding: IbnHisham .

1-the number of correction on al Zamkharoi ,which the study has reached twelve corrections.

2-the numbers of the correction which the researcher thinks true are eight

3-the number s of the correction which the researcher thinks are not true are four

4-throughout the study and the analysis the most important recommendations are the follows

a-the invitation of the researcher to study the phenomena of the difference among the Grammarians

b-the necessarily of the application of the functional method

c-the invitation for the researcher to focus on the study of the abundant syntactical phenomena in the Holy Quran

المقدمة:

إن النحو العربي قد نشأ في ظروف تاريخية وحضارية معينة. وذلك بعد ظهور الإسلام وافتتاح العرب علي غيرهم من الأمم بعد الفتوحات الإسلامية، فالقواعد النحوية - كما هو معلوم - نتاج لمجهودات علمية قام بها علماء النحو، وقد قامت علي استقرار لغة العرب ثم استتباط القواعد، قد استخدم النحاة في ذلك أدلة الصناعة النحوية من قياس وتعليل. إن جميع النحاة الذين وضعوا القواعد وأسسوا الأسس والمناهج، وشيدوا صرح علم العربية وقد ظهوروا في الفترة التي تنحصر بين القرنين الأول والخامس، إذ تعد هذه الفترة من أخصب الفترات من تاريخ النحو والصرف، فترك هؤلاء النحاة من خلفهم شرعةً ومنهجاً وبينت من الأمر وهذا دافعاً قوياً أن نعيش مع نحاة البصرة والكوفة في أخصب فترات حياتهم وذلك لإظهار الجهد في البناء، والفضل في العطاء، فإن للاختلافات والمناظرات والجدل الذي كان بينهم أثراً عظيماً في التععيد وإرساء القواعد والأسس وشرحها. لا شك أن بيان مذاهب النحاة واختلاف الآراء بين الأئمة والمدارس من الأهمية بمكان فلذا لا بد من دراسة ظاهرة الخلاف بين النحويين فقد حفل النحو العربي بالخلاف في كثير من القضايا النحوية بين مدرستي البصرة والكوفة، ولذلك ظهر الاستدراك علي أئمة النحو ومن ذلك استدراكات المبرد علي سيبويه، ومن خلال إطلاعي علي "كتاب مغني اللبيب" عن كتب الأعراب لابن هشام استوقفتني استدراكات ابن هشام علي الزمخشري من خلال آرائه في كتابه الكشاف و هذه الاستدراكات ترتبط بإعراب بعض ألفاظ القرآن الكريم، وقد تناولت في هذه الدراسة استدراكات ابن هشام علي الزمخشري واعتمدت علي جمع النصوص و حللتها وقارنتها وهذا من حيث المضمون، و جملة هذه الاستدراكات اثنا عشر استدراكاً.

أهداف الدراسة:

- 1- إثراء الفكر الإنساني وذلك بتقديم لبنة علمية نحوية مرتبطة بإعراب بعض ألفاظ القرآن الكريم.
- 2- بيان استدراكات ابن هشام علي الزمخشري من خلال كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام.
- 3- توضيح مذاهب النحاة و اختلاف الآراء بين الأئمة والمدارس.
- 4- فتح الباب أمام الباحثين و لفت أنظارهم للبحث في الاستدراكات التي ظهرت علي أئمة النحو السابقين.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من وجهة نظر الباحث في النقاط التالية:

1- إن الاستدراك علي بعض أئمة النحو السابقين يدور في بعض كتب النحو ويمثل ميداناً لدراسات قام بها أئمة النحو وعلماءه، وكانت موضع إختلاف، وتباينت فيها الآراء واختلفت فيها المذاهب و حظيت بجهود مقدره ولهذا أحببت أن أقف عليها و أسهم فيها توضيحاً وجمعاً وتحليلاً.

2- خدمة النحو العربي خصوصاً و أن الاستدراكات التي وقفت عليها في جملتها ترتبط بإعراب بعض ألفاظ القرآن الكريم، و لا شك أن القرآن الكريم هو المصدر الأول في كل تععيد.

3- الزمخشري عالم جليل ولعل مؤلفه في تفسير القرآن المسمي "بالكشاف" يوضح نباهة هذا العالم الذي ملأت شهرته الأفاق وكان الطلاب يفتون عليه من كل صوب وحذب فاستوقفتني استدراكات ابن هشام عليه.

4- كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعراب" لابن هشام مصنف فريد من نوعه، ثري في مادته، وهو بمثابة واسطة العقد ما بين كل مصنفاته حيث جمع فيه الأدوات، والحروف، والأحكام العامة للجمل وأشباهها، والقواعد الكلية للنحو والأخطاء التي يقع فيها العربون وأيضاً غزير بالشواهد القرآنية والشعرية فالكتاب ثري لا نظير له.

منهج الدراسة:

تنتهج الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن وذلك بجمع النصوص وتحليلها ومقارنتها ثم الوصول إلي النتائج هذا من حيث المضمون.

حدود الدراسة:

هذه الدراسة محددة في إطارها العام وعنوانها المرسوم خاص باستدراكات ابن هشام على الزمخشري حتى تتصل الوحدات وتكون في مجموعها هذه الدراسة تحليلاً ومقارنة للنصوص المجموعة.

المسألة الأولى:

تقديم همزة الاستفهام علي العاطف:

قال ابن هشام: (وخالفهم جماعة أولهم الزمخشري فزعوا أن الهمزة في كل المواضع في محلها الأصلي وأن العطف علي جملة مقدره بينها وبين العاطف فيقولون في قوله تعالى: (أَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَأَثَرًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَعْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) سورة غافر الآية (82). والتقدير (أَلَمْ يَسِيرُوا) وفي قوله تعالى: (أَفَنْضِرْبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ) سورة الزخرف الآية (5) والتقدير (أنهلمكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً).

ومذهب ابن هشام: وجوب تقديم همزة الاستفهام علي العاطف تنبيهاً علي أصلتها في التقدير نحو قوله تعالى: (أَلَمْ يَسِيرُوا) وقوله تعالى: (أَفَنْضِرْبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا). همزة الاستفهام عنده تتقدم علي العاطف دون سائر أدوات الاستفهام. (ابن هشام، 1999، 23) وكما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو قوله تعالى: (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَنْ يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ) سورة آل عمران الآية (101) وقوله تعالى: (فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ) سورة التكويد الآية (26) وقوله تعالى: (وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) سورة الانعام الآية (81). فالعاطف تقدم علي أداة

الاستفهام وهذا مذهب سيبويه والجمهور (ابن هشام، 23/1)، فابن هشام يرى أن الهمزة في الآيات السابقة في محلها الأصلي، و أن العطف علي جملة مقدره بينها وبين العاطف كما ذهب الزمخشري تكلف، و أنه غير مطرد، و إلي هذا أبو حيان حيث قال: (كما وأن المذهب الصحيح قول سيبويه والنحويين أن الفاء والواو منوي بها التقديم لعطف ما بعدهما على ما قبلهما و أن الهمزة تقدمت لكون الاستفهام له صدر الكلام) (أبو حيان، 2005، 359). و إلي ذلك ذهب الرضي حيث قال: (وهذه الحروف ليست بعاطفة علي معطوف عليه مقدر.

كما يدعيه جار الله الزمخشري في الكشف، ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في أول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه ولم تأت إلا مبنيه علي كلام متقدم (ابن الحاجب، 1998، 416). وقال: (وهذه الحروف تدخل علي (هل) ولا تدخل علي الهمزة لكونها أصلاً في الاستفهام الطالب للتصدر) (ابن الحاجب، 482/2).

وإلى رأي الزمخشري ذهب الألويسي حيث قال: (والهمزة للانكار و الفاء للعطف علي محذوف والتقدير (أنهلمكم فنحى الذكر عنكم) (الألويسي، 2002، 80).

مما تقدم يتبين لنا أن إعتراض ابن هشام علي الزمخشري صحيح، و أن تقديم همزة الاستفهام علي العاطف تنبيهاً علي أصلتها في التصدير، وهذا مذهب النحويين و علي رأسهم سيبويه إمام النحويين.

المسألة الثانية:

أن مفسرة أم مصدرية:

في قوله تعالى: (وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ) سورة النحل الآية (68) قال الزمخشري: (هي أن المفسرة لأن الإيحاء فيه معني القول) (الزمخشري، 591، 2). وقال ابن هشام: (و زعم الزمخشري "أن" مفسرة و رده أبو عبد الله الرازي بأن قبله) (و أوحى ربك إلي النحل) والوحي هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معني القول. و أن هنا مصدرية أي باتخاذ الجبال بيوتاً. (ابن هشام، 40/1).

اختلف المفسرون والمعربون للقرآن الكريم في "أن" في الآية المذكورة، فذهب بعضهم إلي أنها مفسرة لأن الجملة التي قبلها فيها معني القول، و ذهب البعض إلي أنها مصدرية لأن الجملة التي قبلها ليس فيها معني القول، وذهب البعض إلي جواز الاثنتين.

و مذهب ابن هشام أن "أن" في هذه الآية مصدرية لأن ما قبلها لا يحمل معني القول إذ أن الوحي هو الإلهام و ليس في الإلهام معني القول لذلك نجده يستدرك الزمخشري في كونها مفسرة وهذا مذهب العكبري حيث قال: (أن مصدرية) (العكبري، 67/20).

وإلي ذلك ذهب الرازي حيث قال: (والوحي هنا الإلهام وليس في الإلهام القول) (الرازي، 1991، 67). و مذهب الزمخشري أنها مفسرة لأن الإيحاء فيه معني القول و إلي ذلك ذهب ابن عطية حيث قال: (أن مفسرة) (ابن عطية، 406/3). وإلي ذلك ذهب ابن عاشور حيث قال: (أنها تفسيرية و هي من روادف الأفعال الدالة علي معني القول دون حروفه) (ابن عاشور، 205/14).

و ذهب البعض إلي جواز كونها تفسيرية إذا دلت الجملة قبلها علي معني القول و مصدرية إذا لم يمكن تقدير معني القول إلي هذا ذهب أبو حيان حيث قال: (إنها تفسيرية لأنه تقدم معني القول وهو أوحى أو مصدرية أي بإتخاذ (أبو حيان ، 559/6). و إلي ذلك ذهب الأوسي الذي قال: (أن تكون مصدرية بتقدير ياء الملامسة أي بأن اتخذي، أو تفسيرية وما بعدها مفسر للإيحاء لأن فيه بإعتبار معناه المشهور معني القول دون حروفه وذلك كاف لجعلها تفسيرية). و إلي ذلك ذهب الشوكاني الذي جَوَّرَ كونها تفسيرية لأن في الإيحاء معني القول وكونها مصدرية (الشوكاني، 1991، 193/3).

مما تقدم يتبين لنا أن استدراك ابن هشام علي الزمخشري في غير محله لأن الآية تحتل المعنيين فجاز كونها تفسيرية وهو مذهب الكثير من المفسرين والمعربين.

المسألة الثالثة:

وقوع هل بمعني "قد": في قوله تعالى: (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً) سورة الدهر الآية (1) قال الزمخشري: (هل بمعني قد الاستفهام خاصة والأصل أصل (الزمخشري 512/4). قال ابن هشام: (وقد تكون بمنزلة "قد" نحو قوله تعالى: (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً) و بالغ الزمخشري فزعم أنها أبداً بمعني قد وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال: (وعند سيبويه أن هل بمعني قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليه في قول الشاعر:

سائل فوارس يربوع لشدتنا * أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم (ابن هشام، 405/2).

استدرك ابن هشام علي الزمخشري أن هل عنده بمعني قد أبداً و ردَّ عليه بقوله: (ولو كان كما زعم لم تدخل إلا علي الفعل كقد. وثبت في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله عنه، ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه أيضاً ما قد يخالفه فإنه في باب عده ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل هي للاستفهام ولم يرد علي ذلك (ابن هشام، 406/2).

ومعني كلام ابن هشام أن هل للاستفهام وأنها قد تكون بمعني "قد" و هذا مذهب كثير من المفسرين والمعربين للقرآن الكريم قال العكبري: (في هل أتى علي الانسان حين من الدهر) في هل وجهان: أحدهما: هي بمعني قد، والثاني: هي استفهام علي والاستفهام هنا للتقرير (العكبري، 440/2). وقال أبو حيان: (زعموا هل بمنزلة قد، ولا يتأتى ذلك إلا إذا دخلت علي الجملة الفعلية المثبتة، أما إذا دخلت علي الجملة الاسمية فلا تكون إذ ذاك بمعني قد لأن قد لا تدخل علي الجملة الاسمية (أبو حيان، 328/10).

وقال ابن عطية: (في كلام العرب قد تجيء بمعني قد نفاه سيبويه لكنها لا تخلو من تقرير وبابها المشهور الاستفهام المحض والتقرير أحياناً (ابن عطية، 408/5).

وقال السيوطي: (هل حرف استفهام يطلب به التصديق دون التصور (السيوطي، 1425، 557). وقال الزركشي: (وقد تأتي بمعني قد كقوله: (هل أتى علي الانسان حين من الدهر) (البرهان، 433/4).

مما تقدم يتبين لنا أن الأصل في (هل) أن تكون حرف استفهام ولا يستفهم إلا في حالة الإثبات نحو (هل قرأت النحو) و أكثر ما يليها الفعل، وقد تخرج عن أصلها وهو حرف استفهام إلي معان أخرى تفهم من السياق كالأمر والنهي وتكون بمعنى قد.

المسألة الرابعة:

ربط جملة الحال بالضمير:

في قوله تعالى: (وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ) (سورة الزمر الآية (60) وقال ابن هشام: (و زعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة و نادرة، وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ) سورة البقرة الآية (36).

ذهب ابن هشام إلي جواز ربط جملة الحال بالضمير و استدلت بآيات كثيرة منها قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ) سورة البقرة الآية (36). فبعضكم مبتدأ وعدو خبر المبتدأ والجملة الاسمية في محل نصب حال من الواو في (اهبطوا) أي اهبطوا منقادين بظلم بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير وهو الكاف.

وإلي ذلك ذهب أبو حيان الذي قال جملة (وجوههم مسودة) في موضع الحال، وفيها رد علي الزمخشري ، إذ زعم أن حذف الواو ومن الجملة الاسمية المشتملة علي ضمير شاذ (أبو حيان، 216/9).

وقال ابن مالك: (ومن الاستغناء بالواو عن الضمير قوله تعالى: (بعضكم لبعض عدو) واستدل ابن مالك علي وقوع رابط جملة الحال الضمير قول الشاعر (الشنفرى، 447/7):

وتشرب أساري القطا الكدر بعدما سرت قريبا أضأوها تتصل

وقول الشاعر (امرؤ القيس، 121):

حتي تركناهم لدي معرك أرجلهم كالخشب الشائل

وقول الشاعر (طرفه بن العبد، 55):

ثم راحوا عقب المسك بهم يلحقون الأرض هدايب الأزر

وقال ابن مالك: (وعندي أن أفراد الضمير أقيس من أفراد الواو لأن الضمير وجد في الحال وشبهها وهي الخبر والنصب، و أفراد الواو مستغني بها عن الضمير لم يوجد إلا في الحال، فكان لإفراد الضمير مزية علي أفراد الواو (ابن مالك، 278/20).

وقال الأشموني: (وليس انفراد الضمير مع قلته بنادر خلافاً للفراء والزمخشري (الأشموني، 43/2).

وقال الغلابيني: (و أصل الربط أن يكون بضمير صاحب الحال، و حيث لا ضمير وجبت الواو، لأن الجملة الحالية لا تخلو من أحدهما، أو منهما معا، فإذا كانت الواو مع الضمير كان الربط أشد و أحكم (الغلابيني، 103/3، 1986).

وقال السيوطي: (وقد يجب إنفراد الضمير ولا يجوز الاتيان بالواو معه (السيوطي، 20، 251). وقال الأهدل: (والمشهور أن الأمرين جائز وأنهما فصيحان والكتاب العزيز وفصيح قول العرب يشهد بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري وغيره من منع ذلك (الأهدل، 377/2، 2004).

و ذهب الزمخشري إلى أن ربط جملة الحال بالضمير بالشذوذ. وقال ابن الحاجب: (فلاسمية بالواو والضمير، أو بالواو ، أو بالضمير علي ضعف (الرضي، 76/2). وقال الدماميني: (الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية شاذ أي لا بد فيها من الواو) وقال الفاكهي: (والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف أي لعدم العلم أول الأمر بكونها حالاً (الأهدل، 2004، 377/2).

مما تقدم يتبين لنا أن استدراك ابن هشام علي الزمخشري في شذوذ ربط جملة الحال الاسمية بالضمير فقط صحيح لأن ذلك ورد في كثير من آيات الذكر الحكيم و فصيح قول العرب.

المسألة الخامسة:

نصب المضارع في جواب الاستفهام:

في قوله تعالى: (فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ (30) فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوْأَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِيَ سَوْأَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ) سورة المائدة الآية (31)، قال الزمخشري: (فأوري) بالنصب علي جواب الاستفهام (الزمخشري، 23/2). قال ابن هشام: (قول الزمخشري في قوله تعالى: (فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِيَ سَوْأَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِيَ سَوْأَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ) إن إنتصاب (أوري) في جواب الاستفهام ووجه فساده أن جواب الشيء سبق عنه والموارة لا تتسبب عن العجز و إنما إنتصابه بالعطف علي (أكون) (ابن هشام، 615/2).

استدرك ابن هشام علي الزمخشري أن الفعل (أوري) منصوب لوقوعه في جواب الاستفهام علي اعتبار أن الفاء سببية، وفي ذلك فساد المعني إذ أن جواب الشيء سبب عنه و الموارد لا تتسبب عن العجز، ويرى أنه منصوب علي أنه معطوف علي الفعل (أكون) المنصوب و حينئذ تكون الفاء عاطفة. وإلي ذلك ذهب أبو حيان الاندلسي الذي قال: (وهذا خطأ فاحش لأن الفاء الواقعة جواباً تتعقد من الجملة الاستفهامية، والجواب شرط و جزاء وهنا تقول: (تزورني فأكرمك) والمعني (إن تزورني أكرمك) قال تعالى: (هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ). أي أن يكن لنا شفعاء فيشفعوا. ولو هنا إن عجزت أن أكون مثل هذا الغراب أوري سؤة أخي، لم يصح، لأن الموارد لا تترتب علي عجزه عن كونه مثل الغراب (أبو حيان، 235/4).

قال العكبري: (أوري معطوف علي أكون) (العكبري، 344/1). و ذهب بعض المفسرين إلي جواز نصبه علي جواب الاستفهام. قال النحاس: (أوري معطوف علي أكون، ويجوز أن يكون جواب الاستفهام (النحاس، 322/1). وقال الشوكاني: (فأوري) بالنصب علي أنه جواب الاستفهام (الشوكاني، 38/2).

مما تقدم يتبين لنا أن (أوري) منصوب علي أنه معطوف علي (أكون) وهو ما ذهب إليه ابن هشام و أكثر المفسرين والمعربين للقرآن الكريم أفاد نصبه لوقوعه في جواب الاستفهام فيه فساد للمعني الفاء لسببية يكون ما بعدها سبب لما قبلها.

المسألة السادسة:

رفع المضارع الواقع جواباً للشرط:

قال الزمخشري في قوله تعالى: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلُّ مَنْ عِنْدَ اللَّهِ فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) قرأ (يدرككم) بالرفع يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله (لا تظلمون فتيلاً) أينما تكونوا فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه قبله (الزمخشري، 466/1).

قال ابن هشام: (وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا علي أنه يحذف الجواب إلا و فعل الشرط ماضي (ابن هشام، 625/2). قرأ الجمهور بجزم الفعل يدرك علي أنه جواب الشرط و قرأ طلحة بن سليمان (يدرككم) بضم الكافين، وموضع الخلاف في قراءة طلحة برفع الكافين (ابو خيان، 716/3). فذهب إلي أنه مرفوع علي حذف الفاء، أو إلي جواز أن يتصل بقوله: (ولا يظلمون فتيلاً) أي لا ينقصون شيئاً مما كُتِبَ من آجالكم، وهذا ما استدركه عليه ابن هشام بقوله (وهذا مردود) لأن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا علي أنه لا يحذف الجواب وفعل الشرط ماضي تقول (أنت ظالم إن فعلت) ولا نقل (أنت ظالم إن تفعل).

واختلف النحاة في رفع المضارع الواقع جواباً للشرط علي النحو التالي:

1- ذهب سيبويه إلي أن الرفع أن يكون علي نية التقديم، لأنه ليس جواباً للشرط و جواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ومن ذلك قول الشاعر (عمرو بن قنارم، 63/3):

يا أقرع بن حابس يا أقرع
أنك إن تصرع أخوك تصرع
والتقدير: أنك تصرع إن تصرع أخوك.

2- ذهب المبرد إلي أن الرفع علي حذف فاء الجواب ومن ذلك قول الشاعر (المبرد، 69/2):

ومن يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

والتقدير من يفعل الحسنات فإله يشكرها (كعب بن مالك، 288). إنها ليست إعراباً بل كما اضطر التحريك حرك بالضمة اتباعاً لضمة الضاد.

وقال ابو حيان معترضاً علي مذهب الزمخشري: (وهذا تخريج ليس بمستقيم لا من حيث المعني ولا من حيث الصناعة النحوية. أما من حيث المعني فإنه لا يقاس أن يكون متصلاً بقوله تعالى: (لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا) سورة النساء، الآية (77). لأن ظاهر إنتقاء الظلم إنما هو في الآخرة لقوله تعالى: (قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى). وأما من حيث الصناعة النحوية فإنه علي ظاهر كلامه يدل علي أن (أينما تكونوا) متعلق بقوله: (ولا تظلمون) ما فسره من قوله أي لا تتقصون شيئاً مما كتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم الحرب أو غيرها، وهذا لا يجوز، لأن (أينما) اسم شرط فالعامل فيه إنما هو فعل الشرط بعده، لأن اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله فلا يمكن أن يعمل فيه (أبو حيان، 717/3).

مما تقدم يتبين لنا أن استدراك ابن هشام علي الزمخشري في رفع جواب الشرط (بدركم) في قراءة طلحة بن سليمان علي كون الشرط متصلاً بما قبله في محله فقد ذهب جمهور النحويين والمفسرين علي أنه مرفوع على نية التقديم علي مذهب سيبويه أو علي حذف الفاء علي مذهب المبرد.

المسألة السابعة:

تجوز النعت والحال:

في كافة في قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) سورة سبأ الآية (28) وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ) سورة البقرة الآية (208).

قال الزمخشري: (إلا إرساله عامة لهم محيطة بهم... ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ لأن تقدم حال المجرور في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور علي الجار) (الزمخشري، 607/3).

قال ابن هشام: (وتجوز الزمخشري الوجهين في (ادخلوا في السلم كافة، وهم لأن كافة مختص بمن يعقل ، ووهمه في قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) إذ قدر كافة نعتاً لمصدر محذوف - أي إرساله - أشد لأنه أضاف إلي استعماله فيما لا يعقل إرجاه عما إلتزم فيه من الحالية (ابن هشام، 647/2).

استدرك ابن هشام علي الزمخشري تجوز النعت والحال في (كافة) في الآيتين، فقد ذهب ابن هشام إلي جواز تقديم الحال علي صاحبها المجرور فتكون (كافة) حالاً من (للناس) و إلي ذلك ذهب أبو حيان الأندلسي الذي قال: (أما كافة بمعنى عامة فالمنقول عن النحويين أنها لا تكون إلا حالاً ولم يتعرف فيها بغير ذلك فجعلها صفة لمصدر محذوف خروجاً عما نقلوا ولا يحفظ صفة لموصوف محذوف (أبو حيان، 549/5).

و إلي ذلك ذهب ابن مالك الذي قال: (أن (كافة) حال من الناس والأصل للناس كافة، وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان (الأعلام، 5 / 308) أعني تقديم حال المجرور بحرف، حكاة ابن برهان. وقال: (وإليه نذهب كقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) و(كافة) حال من الناس، وقد تقدم علي المجرور باللام وما استعملت العرب (كافة) قط إلا حالاً، كذا قال ابن برهان وكذا أقول، ولا يلتفت إلي قول الزمخشري والزجاج، أما الزمخشري فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً (ابن مالك، 253/2).

وقال الرضي: (ونقل عن ابن كيسان و أبي علي وابن برهان الجواز استدلالاً لقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ).

وقول الشاعر (مجنون ليلي، 49):

لئن كان يرد الماء هيمان صادياً إلي حبيباً إنها لحبيب

أراد لئن كان يرد الماء حبيباً إلي هيمان صادياً، حيث تقدمت من الحال علي صاحبها وهو الضمير المجرور بالي، وقول الشاعر (السعدي، 219/3):

إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلا عليه شديد

قوله (كهلا) حيث ورد حالاً من الضمير المجرور في (عليه) وقد تقدمت علي صاحبها و هذا جائز

(الرضي، 67/2-68).

وقال الاشموني: فقد ورد في السماع ومن ذلك قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس) وقول الشاعر (حاشية، 177/20):

أسليت طراً عنكم بعد بنيتكم
بذكركم حتي كأنكم عندي

أي سليت عنكم طراً جميعاً يتقدم الحال علي صاحبها، وقد جاء تقديم الحال علي صاحبها المجرور وما يتعلق به (ابن مالك، 15/2).

وقال ابن عطية: (كافة نصب علي الحال وقدم للاهتمام بها (ابن عطية، 42/4).

وقال الألويسي: (كافة حال قدم مع إلا للاهتمام (الألويسي، 613/2).

وقال السيوطي: (ويجوز تقديمها علي المجرور بالحرف و هذا هو الأصح في الجميع (السيوطي، 253/2). ذهب الزجاج إلي أن (كافة) حال من الكاف في أرسلناك فلا يكون في الآية تقديم (ابن مالك، 253/2)، ورد ابن مالك ها بقوله: (أما الزجاج فبطلان قوله بيّن أيضاً لأنه هل (كافة) حالاً مفرداً ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع (ابن مالك، 253/2).

وما تتقدم يتبين لنا أن تقديم الحال علي صاحبه المجرور محل اختلاف بين النحويين فقد ذهب البصريون إلي منع تقديم الحال إذا كان صاحب الحال مجروراً، فسيبويه يمنع تقديم الحال إذا كان صاحبه مجروراً بحرف جر لأن العامل في الحال حرف جر لا فعل وقد أشار إلي ذلك بقوله: (ومن ثم صار (مررت قائماً برجل) لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل والعامل الباء، ولو حسن هذا لحسنت قائماً هذا رجل فإن قال أقول: مررت بقائماً رجل. فهذا في قيل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور (سيبويه، 124/2).

ووافقه علي ذلك المبرد حيث قال: (تقول مررت ركباً يزيد. إذا جعلت الحال كل، فإن جعلتها كزيد لم يستقم لأن العامل في زيد الباء (المبرد، 302/4). والكوفيون يمنعون تقديم الحال علي صاحبه في جميع الحالات سواء أكان صاحبه مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً (الرضي، 60/4) من أجل هذه الموانع عمد البصريون و الكوفيون إلي تأويل الآية الكريمة.

والباحث يرجح في هذه المسألة مذهب النحاة الذين أجازوا تقديم الحال علي صاحبه المجرور للأدلة الآتية:-

أولاً: إن الأخذ بالجواز في تقديم الحال (كافة) علي صاحبه المجرور للناس يتفق مع معني الآية الكريمة وهو أن الرسالة إلي جميع الخلائق من المكلفين (ابن كثير، 1388، 538). ونقل ابن عباس أنه قال: (إلي العرب والعجم وسائر الأمم (الألويسي، 22-376).

ثانياً: اتفق جميع النحاة علي أن (كافة) لا تأتي إلا حالاً وقد أشار سيبويه إلي ذلك بقوله: (هذا باب ما ينتصب أنه قال: يقع فيه الأمر وهو اسم و ذلك قولك: مررت بهم جميعاً وعمامة وجماعة كأنك قلت مررت بهم قياًماً (سيبويه، 376/1).

ثالثاً: أما من جهة السماع فقد وردت أبياتاً كثيرة من الشعر جاء فيها الحال مقدماً علي صاحبه المجرور منها قول الشاعر (حاشية، 177/2):

تسليت طراً عنكم بعد تكليم ذكراكم حتى كأنكم عندي

فقد طرا حاءاً من المجرور (عنكم) و تقدم عليه. وعليه يكون استدلال ابن هشام صحيح، وأما وصف قول الزمخشري بالوهم فليس بصحيح. وكذلك الزمخشري أن من جعل (كافة) حالاً من المجرور فقد أخطأ فليس بالصحيح.

المسألة الثامنة:

جواز عطف البيان والنعته في قوله تعالى: (مَلِكِ النَّاسِ (2) إِلَهِ النَّاسِ) سورة الناس، الآيات (2-3). قال الزمخشري: (هما عطف بيان كقولك: سيرة أبي حفص عمر الفاروق بين بملك الناس ثم زاد بياناً بإله الناس لأنه قد يقال لغيره (رب الناس) (الزمخشري، 4، 656).

قال ابن هشام: (ومن الوهم في الأول قول الزمخشري في (ملك الناس * إله الناس) إنهما عطف بيان والصواب أنهما نعتان، وقد يجاب بأنهما أجريا مجري الجوامد إذ يستعملان غير جاريين علي موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا (إله واحد وملك عظيم) (ابن هشام، 2/653).

استدرك ابن هشام علي الزمخشري إعرابه (ملك الناس * إله الناس) أنهما عطف بيان و ذهب إلي أنهما نعتان وذلك لأن شرط عطف البيان عند النحويين الجمود (فملك) و(إله) أسماء مشتقة فلا يجوز كونها عطف بيان، و إلي ذلك ذهب أبو حيان حيث قال: (ملك الناس إله الناس صفتان (أبو حيان، 100/578).

وكذلك النحاس الذي قال: (ملك الناس إله الناس نعت (النحاس، 3/557). أما الزمخشري فقد ذهب إلي أنهما عطف بيان و إلي ذلك ذهب النسفي الذي قال: (ملك الناس إله الناس) عطف بيان رب الناس لأنه يقال لغيره رب الناس وملك الناس (النسفي، 2/844). و إلي ذلك ذهب الشوكاني الذي قال: (ملك الناس بيان

جاء به لبيان أن ربيته سبحانه وتعالى ليست كربية سائر الملاك... و إله الناس هو أيضا عطف بيان (الشوكاني، 5/522). وقال ابن عاشور: (ملك الناس إله الناس عطف بيان من رب الناس و ذكر لفظ الناس دون إكتفاء لضميره لأن عطف البيان يقتضي الإظهار ليكون الاسم المبين (ابن عاشور، 12/633).

مما تقدم يثبت لنا أن استدراك ابن هشام على الزمخشري في إعراب (ملك الناس إله الناس) عطف بيان غير صحيح. و إلي إعراب الزمخشري ذهب أكثر المفسرين و المعربين للقرآن.

المسألة التاسعة:

نعت اسم الإشارة في قوله تعالى: (أَتَّخَذْنَا هُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ (63) إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ) سورة ص الآية (64).

قال الزمخشري: (وقرأ بالنصب علي أنه صفة لذلك لأن أسماء الإشارة تتصف بأسماء الاجناس (الزمخشري، 4/30). وقال ابن هشام: (ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة: (إن ذلك لحق تخاصم أهل النار) بنصب "تخاصم" أنه صفة للإشارة (ابن هشام، 2/660) استدرك ابن هشام

علي الزمخشري إعرابه (تخاصم) بالنصب علي قراءة ابن أبي عبلة صفة علي الإشارة حين يري ابن هشام أن شرط النعت الاشتقاق واسم الإشارة جامد فلا يكون نعتاً، و ذهب إلي أنه لا يكون عطف بيان لأن عطف البيان يشبه الصفة وكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه "أل" كذلك ما يعطف عليها.

و أصل الخلاف في هذه المسألة هو نعت اسم الإشارة هذهب كثير من النحاة إلى أن اسم الإشارة ينعت وينعت به واشترطوا للنعت به أن يكون محلي ب(الـ)، فإن كان منوعته محلي ب(الـ) جاز إعراب ما بعده نعتاً. قال ابن الحاجب: (و إنما ألتزم وصف باب هذا بذى اللام (الرضي، 2/338). وقال الرضي: (و أمّا اسم الإشارة فلا يوصف إلا بذى اللام (الرضي، 2/237). وقال ابن مالك: (من الأسماء ما ينعت به وينعت كاسم الإشارة ونعته مصحوب (الـ) خاصة نحو (سل هذا الماشي عن ذلك الراكب (شرح التسهيل، 3/181). وقال الأشموني: (ونعته مصحوب (الـ) خاصة (الأشموني، 2/333). هذا إذا كان منوعته محلي ب (الـ)، أمّا إن كان منوعته (الألوسي 22/261) مجرداً من (الـ) فلا ينعت وهذا ما استدركه ابن هشام علي الزمخشري في إعراب (تخاصم) صفة ذلك.

و إلى ذلك ذهب الألوسي حيث يقول: (قرأ ابن أبي عبله "تخاصم" بالنصب علي أنه بدل وليس صفة) وقال الشوكاني: (و قرأ ابن أبي عبله بالنصب علي أنه بدل من ذلك أو بإضمار أعني (الشوكاني، 4/443). مما تقدم يتبين لنا استدراك ابن هشام علي الزمخشري في إعرابه "تخاصم" صفة لاسم الإشارة لأن اسم الإشارة لا ينعت و حينئذ يعرب بدلاً.

المسألة العاشرة:

وقوع جواب لو جملة اسمية في قوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ) سورة البقرة الآية (103).

قال الزمخشري: (كيف أوثرت الجملة الاسمية علي الفعلية في جواب لو لما في ذلك من الدلالة علي إثباتها واستقرارها (الزمخشري، 1/160).

و قال ابن هشام: (ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في "ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير" إن الجملة الاسمية جواب "لو" والأولي أن يقدر الجواب محذوفاً، أي لكان خيراً لهم، أو أن يقدر "لو" بمنزلة "ليت" في إفادة التمني فلا تحتاج إلي جواب (ابن هشام، 2/669). استدرك ابن هشام أن يكون جواب "لو" جملة اسمية نجد أن النحاة قد اختلفوا في جواز كون جواب "لو" جملة اسمية، فذهب بعضهم إلي امتناع جواز أن يكون جواب لو جملة اسمية، وذلك لأن الجملة الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقرارها، و جواب "لو" منتفٍ ممتنع، وإلي هذا ذهب ابن هشام، و هذا مذهب الأخفش الذي ذهب إلي أن اللام في المثوبة لام الابتداء و جواب لو محذوف تقديره (لائييوا) (النحاس، 1/85).

وإلي هذا ذهب أبو حيان الذي قال: (لم يعهد في كلام العرب وقوع الجملة الابتدائية جواباً لـ(لو) (أبو حيان، 1/536). و إلى ذلك ذهب السيوطي الذي قال (و لا يكون جواب لو جملة اسمية فإن وقع الجواب في الظاهر جملة اسمية فجواب قسم محذوف نعت عن جوابها و ليس بجوابها) (السيوطي، 2/474).

وقال الرضي: (ولا يكون جواب "لو" اسمية لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو ومنتفٍ وممتنع (الرضي، 40/491). وقال السمين الحلبي: (وقوع جواب لو جملة اسمية يحتاج إلي دليل (السمين الحلبي، 3/416)). وصرح ابن مالك إذا ولي "لو" جملة اسمية نهي جواب قسم (ابن مالك، 3، 416). وهؤلاء قدروا جواب "لو" في الآية "لائييوا" (أبو حيان، 1/536).

و ذهب الزمخشري إلي جواز وقوع جواب "لو" جملة اسمية للدلالة علي استقرار مضمون الجزاء، وهذا مذهب الزجاج وجواب "لو" عنده في الآية (لمثوبة) فاللام داخله علي المبتدأ وخبره كلمة (خير) والجملة الاسمية هي جواب "لو" والتقدير: و لو ثبت أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة (السيوطي، 474/2).

و إلي ذلك ذهب العكبري الذي قال: (لمثوبة) جواب "لو" ومثوبة مبتدأ وخبره خبر (العكبري، 91/1). مما تقدم يتبين لنا أن في المسألة خلاف بين المفسرين والمعربين للقرآن الكريم فالذين ذهبوا إلي أن جواب(لو) لا يكون جملة اسمية خرجوا الآية علي أن جواب (لو) محذوف والجملة الاسمية جواب قسم محذوف.

والذين ذهبوا إلي أن جواب "لو" يقع جملة اسمية خرجوا الآية علي أن الجملة الاسمية جواب "لو".

المسألة الحادية عشر:

وقوع الجملة صفة (لكم) في قوله تعالى: (وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَانًا وَرِثِيًّا) سورة مريم الآية (74). قال الزمخشري: ("هم أحسن" في محل النصب صفة لكم) (الزمخشري، 122/3). وقال ابن هشام: (وقال الزمخشري و أبو البقاء" كم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن" إن الجملة بعد كم صفة لها والصواب أنها صفة لقرن و جمع الضمير حملاً على معناه (ابن هشام، 674 /2).

استدرك ابن هشام علي الزمخشري و أبي البقاء وقوع الجملة صفة لكم في قوله تعالى: (كم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن أ) لأن لا توصف فتكون جملة (هم أحسن) صفة لقرن وليست صفة لكم وإلي ذلك ذهب أبو حيان الذي قال: (ونص أصحابنا علي أن كم الاستفهامية والخبرية لا توصف ولا يوصف بها فعلى هذا يكون "هم أحسن" في موضع (الصفة لقرن) (أبو حيان، 290 /7).

و إلي ذلك ذهب صاحب الجدول في إعراب القرآن حيث قال: (وجملة هم أحسن أثاناً ... في محل جرت نعت لقرن (محمود صافي، 329 /8).

و ذهب الزمخشري إلي أن جملة "هم أحسن" نعت لكم و إلي ذلك ذهب العكبري الذي قال: "هم أحسن صفة لكم" (العكبري، 129/2).و إلي ذلك ذهب النسفي حيث قال: "هم أحسن" في محل النصب صفة لكم ألا تري أنك لو تركت "هم" كان أحسن نصباً علي الظرفية (النقشي، 49/20).

مما تقدم يتبين لنا أن استدراك ابن هشام علي الزمخشري ليس في محله إذ ذهب جماعة من المفسرين والمعربين للقرآن الكريم إلي إعراب جملة " هم ؟أحسن" صفة لكم.

المسألة الثانية عشرة:

وقوع الفاعل جملة في قوله تعالى: (أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِينِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ) سورة السجدة الآية (26).

قال الزمخشري: (الفاعل ما دلّ عليه "كم أهلكنا" لأن كم لا تقع فاعله. لا يقال: "جاءكم رجل" تقديره أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون؟ أو هذا الكلام كما هو بمضمونه ومعناه يعصم لا إله إلا الله الدماء والأموال (الزمخشري، 4).

قال ابن هشام و قال الزمخشري: (الفاعل الجملة وقد مرّ أن الفاعل لا يكون جملة، وكم مفعول أهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها (ابن هشام، 676/2).

اختلف المفسرون والمعربون للقرآن الكريم في فاعل "يهد" في الآية الكريمة على النحو التالي:
قال الفراء: (فاعل يهد كم) و ذهب ابن عصفور إلى ذلك و قال العكبري " في فاعله وجهان:
أحدهما: ضمير الله تعالى أي: ألم يبين، والثاني: أن يكون الفاعل ما دلّ عليه "أهلكنا" أي أهلاكنا
(العكبري، 155/2).

وقال أبو حيان " الفاعل ليهد ضمير عائد علي الله و يؤيد هذا التخريج قراءة "نهد" بالنون ومعناه يتبين (أبو حيان، 396/7). وفي الجدول في إعراب القرآن فاعل يهد محذوف دلّ عليه سياق الكلام في قوله " أهلكناه" أي أو لم يهد لهم إهلاكاً ويجوز أن يكون الفاعل ضمير مستتر يعود علي الله (محمود صافي، 440/16).

ومما تقدم يتبين لنا أن استدراك ابن هشام علي الزمخشري في محله إذ لا يمكن للفاعل أن يقع جملة. وهو الراجح، قال عباس حسن "أن الرأي الذي يلزمننا اتباعه اليوم يرفض أن تقع الجملة الاسمية أو الفعلية فاعلاً، وأما قوله تعالى في قصة يوسف: "ثم بدا لهم" سورة يوسف الآية (35).
"من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه" (سورة يوسف 35) فالفاعل ضمير مستتر تقديره هو عائد علي المصدر المفهوم من الفعل "أري" بدا لهم بداء، أي ظهوراً وهو أحد المواضع التي يستتر فيها الضمير (عباس جسن، 66/2).

وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب "أنهما لا يكونان جملة. هذا هو المذهب الصحيح" والضمير في أنها يرجع إلي الفاعل ونائب الفاعل (ابن هشام، 1994، 223). وقال: (و زعم قوم أن ذلك جائز واستدلوا بقوله تعالى: "وتبين لكم كيف فعلنا بهم" (سورة إبراهيم الآية 45) وجعلوا جملة "كيف فعلنا بهم" فاعلاً لـ (تبيين).

ويستبعد ابن هشام هذا الرأي ويعد الفاعل (التبيين) المفهوم وجملة الاستفهام مفسرة.
مما تقد يتبين لنا أن استدراك ابن هشام علي الزمخشري في وقوع الفاعل جملة في محله وهو مذهب جمهور النحاة من الأقدمين والمحدثين.

الخاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة أشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها في النقاط الآتية:

- 1- جملة استدراقات ابن هشام علي الزمخشري والتي وقف عليها الباحث اثنا عشر استدرாகاً.
- 2- جملة الاستدراقات التي يرى الباحث أنها صحيحة ثمانية استدراقات.
- 3- جملة الاستدراقات التي يرى الباحث أنها غير صحيحة أربعة استدراقات.
- 4- اختلفت ألفاظ الاستدراك عند ابن هشام وتنوعت علي النحو التالي:-
 - أ- قول ابن هشام: (خالقهم جماعة منهم الزمخشري).
 - ب- قول ابن هشام: (وزعم الزمخشري).
 - ج- قول ابن هشام: (ولو كان ما زعم).
 - د- قول ابن هشام: (وهذا مردود).
 - هـ- قول ابن هشام: (وتجوز الزمخشري الوجهين في "كافة وهم").

- و - قول ابن هشام: (ومن الوهم قول الزمخشري "كررها مرتين").
 ز - وافق أبو حيان الأندلسي ابن هشام في معظم هذه الاستدراكات.

توصيات الدراسة:

- من خلال الدراسة والتحليل والنتائج التي توصلت إليها الدراسة يقدم الباحث التوصيات الآتية:-
 1- من الأهمية بمكان تطبيق منهج النحو الوظيفي.
 2- دراسة ظاهرة الخلاف بين النحويين.
 3- ضرورة دراسة استدراقات المبرد على سيبويه.
 4- دعوة الباحثين لإعداد دراسات و ذلك تصحيحاً للوضع المعكوس بحيث يصبح القرآن الكريم هو الأصل والنحو تابع له.
 5- إن اللغة العربية ما زالت تذخر وتتعطش لمن يعرف خفاياها لذا لا بد من البحث فيها.

والمراجع:

القرآن الكريم.

- 1- الإتيان في علوم القرآن - السيوطي دار الحديث - القاهرة - الطبعة الأولى -1425هـ -2004م.
 2- إعراب القرآن - النحاس - أبو جعفر أحمد بن اسماعيل - تحقيق محمد محمد تامر و آخرون - دار الحديث - القاهرة "د-ط".
 3- الأعلام - الزركلي - دار العلم - بيروت - الطبعة الخامسة - 1980م.
 4- البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - تحقيق: صدقي محمد جميل - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - 1425هـ - 2005م.
 5- البرهان في علوم القرآن - الزركشي - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الجيل - بيروت - 1408هـ - 1988م.
 6- بقية الوعاة من طبقات اللغويين والنحاة - السيوطي - تحقيق: محمد الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - بيروت - "د-ط".
 7- التبيان في إعراب القرآن - عبدالله بن الحسين العكبري - تحقيق: محمد حسين شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1419هـ - 1998م.
 8- التحوير والتنوير - محمد طاهر بن عاشور - دار سحنون للطباعة والنشر - "د-ط".
 9- التفسير الكبير - الفخر الرازي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1411هـ - 1990م.
 10- تفسير النسفي - عبد الله بن أحمد - حنيفه - الشيخ عميرات - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1415هـ - 1985م.
 11- جامع الدروس العربية - الشيخ مصطفى الغلاييني - تحقيق: عبد المنعم خفاجة - المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الثامنة عشرة - 1406هـ - 1986م.

- 12- الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه - محمود صافي - دار الرشيد - بيروت - الطبعة الأولى - 1411هـ - 1990م.
- 13- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن محمد البغدادي - تحقيق: عبد السلام محمد هارون - دار الكتاب العربي - القاهرة - 1389هـ - 1969م.
- 14- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - السمين الحلبي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - 1406هـ - 1986م.
- 15- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - محمود شكري الألوسي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1422هـ - 2002م.
- 16- شرح الأشموني علي ألفية بن مالك - علي بن عيسى الأشموني - قدم له: حسن حمد - دار الفكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1419هـ - 1998م.
- 17- شرح التسهيل - ابن مالك - تحقيق: محمد عبد القادر عطا - وطارق فتحي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1422هـ - 2002م.
- 18- شرح كافية ابن الحاجب - الرضي - قدم له: أميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1419هـ - 1998م.
- 19- فتح القدير - الشوكاني - دار الخير - بيروت - الطبعة الأولى 1412هـ - 1992م.
- 20- الكتاب - سيبويه - تحقيق: عبد السلام محمد هارون - دار الجيل - بيروت - "د - ط".
- 21- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - الزمخشري - ضبطه: يوسف الحمادي - مكتبة مصر - "د - ط".
- 22- الكواكب الدرية - الشيخ محمد بن أحمد الأهدل - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الرابعة - 1425هـ - 2004م.
- 23- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - ابن عطية أبو محمد عبد الحق بن غالب - تحقيق: عبد الله إبراهيم و السيد عبدالعال - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - "د - ت".
- 24- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - ابن هشام الأنصاري - تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - الطبعة الأولى 1419هـ - 1999م.
- 25- المقتضب - المبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق غزيمة - الطبعة الثالثة - 1399هـ - القاهرة.
- 26- النحو الوافي - عباس حسن - دار المعارف القاهرة.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي - تحقيق: أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - 1418هـ - 1998م.